

# أكدوا لـ "الأنباء" أن القانون غير مدروس ويضيق الخناق على أصحاب المكاتب ويسيء إلى سمعة الكويت وأنه في حالة دخوله حيز التنفيذ سيفلق أبواب رزق مكاتبهم أصحاب مكاتب استقدام العمالة المنزلية ينتفضون ضد قانون «68/2015»



نافع الحربي وعلي المزروق ونايف المطيري (ريليش كوما)



خالد الدخنان ونايف المطيري وعلي المزروق ونايف الحربي وعبدالله النبهان خلال الندوة حول قانون استقدام العمالة المنزلية 68/2015

بشري شعبان - كبريم طارق

ناشد عدد من أصحاب مكاتب استقدام العمالة المنزلية رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم والنائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ محمد الخالد العمل على رفع الظلم الواقع عليهم بسبب قانون 68/2015 الخاص بالعمالة المنزلية، مؤكداً على أن القانون في حالة دخوله حيز التنفيذ سيفلق أبواب رزق تلك المكاتب بما تتضمنه من المئات العاملين داخلها، والذي يشترط في بنوده على أن يكون صاحب رخصة المكتب حاصل على شهادة الثانوية العامة، مما اعتبره شرطاً تعجيزياً، خاصة في ممارسة تلك المهنة منذ سنوات طويلة بموجب تراخيص صادرة قبل أكثر من 25 عاماً، بالإضافة إلى عدد من البنود التي يراها العديد منهم تضيق الخناق على عملهم. "الأنباء" التقت في ندوة حوارية جمعت عدداً من ممثلي أصحاب مكاتب استقدام العمالة المنزلية، وذلك للتعرف أكثر عن أبرز المعوقات والعراقيل التي ستؤثر على أصحاب المكاتب في حالة تفعيل قانون 68/2015 بشأن تنظيم العمل في قطاع العمالة المنزلية، وأكد المشاركون ضرورة إعادة النظر في بعض بنود القانون، والتي من شأنها أن تسلب بعض حقوقهم التي تمتدوا بها منذ أكثر من 25 عاماً، مشددين على أهمية الإسعافية بذوي الخبرة في ذلك المجال ووضع توصياتهم بعين الاعتبار، واليكم التفاصيل:

## الدخنان: تطبيق هذا القانون سيؤدي إلى إغلاق أكثر من 320 مكتباً لاستقدام العمالة المنزلية في الكويت وإبعاد ما بين 400 و 500 خادمة شهرياً

أكد المحامي خالد الدخنان قانون 68/2015 بأنه قانون غير مدروس ويضيق الخناق على أصحاب المكاتب، مرجعاً السبب في ذلك إلى أنه لم يتم الإسعافية بآراء أصحاب المكاتب والتشاور معهم، كونهم أصحاب خبرة تصل إلى 30 عاماً في هذا المجال، مؤكداً على أن مثل تلك الخطوة تسيء إلى سمعة الكويت.

وأشار إلى أن القانون أشرط في المادة الثانية من الباب الثاني على أن يكون صاحب ترخيص مزاولة مهنة استقدام العمالة المنزلية حاصل على شهادة العامة، لافتاً إلى أن المشكلة تكمن في تطبيق القرار باثر رجعي على العاملين في ذلك المجال، على الرغم من أن هناك من يعملون في هذا المجال بموجب تراخيص منذ أكثر من 30 عاماً، وهو ما يجعل ذلك الشرط تعجيزياً لكثير أعمار العاملين والموسمين لتلك المكاتب التي حصلت على تراخيصها دون التزامهم بشهادة الثانوية العامة.

وأوضح أن الهدف من صدور القوانين هو تنظيم وتطوير العمل في القطاعات المختلفة ووضع حلول للمعوقات التي قد تعرقل سيره وليس لزيادة وتزايد المشكلات الخاصة به، مؤكداً على أن تطبيق هذا القانون سيؤدي إلى إغلاق أكثر من 320 مكتباً لاستقدام العمالة في الكويت، وذلك قبل إنشاء الشركة المسؤولة على استقدام العمالة المنزلية في الكويت وتشغيلها، خاصة وأنه لم يتم حتى الآن تخصيص المباني الخاصة بتلك الشركة أو تعيين موظفيها وطرق تمويلها.

وبيّن أن هذا الشرط لا يعتبر المظلمة الوحيدة في قانون 68/2015 والذي ينظم العمل الخاص باستقدام العمالة المنزلية، موضحاً أن القانون الجديد يلزم أصحاب المكاتب بإعادة العمالة إلى بلدنا المصدر على نفقة المكتب في حالة حلحلة عدم رغبة العامل في العمل أو لم يتمكن من العمل لأحد الأسباب المختلفة خلال 6 شهور، وهو ما سيسبب إبعاد ما بين 400 إلى 500 خادمة شهرياً في حالة تطبيقه.

حقوق المكاتب من ناحيته أكد نايف المطيري على ضرورة إعادة النظر في بعض البنود المتعلقة بالقانون، مشيراً إلى أن هناك العديد من المشكلات التي سيعاني منها كثيراً أصحاب تلك المكاتب، والتي تأتي في مقدمتها بند التشغيل، لافتاً إلى أن القانون الجديد صدر باعتبارها قانون شامل لاستقدام العمالة المنزلية، ولكنه في نفس الوقت قام بفضل الشركة الحكومية المزمع إنشائها عن المكاتب استقدام العمالة، وإعطاء الشركة امتياز وحقوق إعادة تشغيل العمالة المنزلية في حالة حدوث أي مشكلة بين العمالة والكفيل تحول دون استمرار عمل تلك العمالة،

بالإضافة إلى سلب هذا الحق من المكاتب على الرغم من أن جميع المكاتب المرخصة في الكويت والتي يصل عددها في الكويت ما بين 374 إلى 370 مكتب كانت تتمتع به. وأكد المطيري على أن حق إعادة التشغيل هو أحد الحقوق الإنسانية للعمالة في مختلف القطاعات، وذلك في حالة عدم رغبته في الاستمرار والعمل مع الكفيل نتيجة أسباب مختلفة تأتي في مقدمتها سوء المعاملة من قبل أحد أفراد المنزل الذي يعمل به الخادم أو الخادمة، مشيراً إلى أن في مثل تلك المواقف يحق للكفيل أن يقوم باسترداد أمواله من المكتب، كما يحق للعامل أن يبحث عن كفيل آخر.

الضرر يشمل الجميع وفيما يتعلق بالخطوات التي سيتخذها أصحاب المكاتب اتجاه البنود المعترض عليها أشار إلى أن هناك عدد من مكاتب استقدام العمالة المنزلية بلغ عددها 104 مكاتب قاموا برفع قضية في المحكمة الدستورية، مؤكداً أن كثرة عدد المكاتب التي تقدمت بالشكوى، خير دليل على أن معظم المكاتب تقع تحت ضرب هذا القانون لما فيه من ضرر للحقوق والتضييق على رزق تلك المكاتب.

وأضاف المطيري أنه يعمل في مجال استقدام العمالة المنزلية منذ أكثر من 20 عاماً، معرباً عن استغرابه الشديد من البنود التي تلزم صاحب التراخيص بالحصول على شهادة الثانوية العامة، منوهاً إلى أن القانون أيضاً لا يعطي لصاحب التراخيص حق التنازل عنه لأحد أفراد عائلته، متسائلاً عن الحكمة من وضع هذا البند خاصة وأن تلك المكاتب لديها العديد من الموظفين سواء من مترجمين وموظفين، والذي سيسبب القانون في حالة تطبيقه وقطع تسريع هؤلاء الموظفين وإعطاءهم أرزاقهم.

كما أوضح المطيري أن في حالة دخول القانون حيز التنفيذ سيصل سعر العمالة المنزلية إلى 1500 دينار كويتي للعامل، مع العلم أن سعرها الحالي هو 800 دينار تقريباً، مؤكداً على أن الكويت تعتبر أرخص دول الخليج من حيث رسوم استقدام العمالة المنزلية، مرجعاً السبب وراء ارتفاع أسعار العمالة في حالة تطبيق القانون الجديد إلى أنه سيساهم في تقليص عدد تلك المكاتب المعنية، بالإضافة إلى تخوف الدول المصدرة للعمالة من إبعاد مواطنيها، مما سيفقدونها إلى وضع ضمانات ورسوم تأمين على العامل قد تصل إلى 4000 دولار بدلاً من 1000 دولار والتي تفرضها حالياً، وفي نهاية حديثه تساءل المطيري عن المستفيدين من تضييق الخناق وإغلاق مكاتب استقدام العمالة المنزلية في الكويت؟! مطالباً بضرورة إعادة النظر في البنود الخاصة بالقانون مع الإسعافية بآراء ذوي الخبرة في المجال.

فتح المناقشة من جانبه أوضح نافع الحربي أن مكاتب استقدام العمالة المنزلية لا تعاني من أي مشاكل في وجود شركة حكومية



علي المزروق



خالد الدخنان وعبدالله النبهان خلال الندوة يتحدثان إلى الزميل كريم طارق

بها، لافتاً إلى أن أهم وأبرز تلك المقترحات إيجاد محكمة مستعجلة للبت في قضايا العمالة حتى لا ينتظر العامل طويلاً ويترك المجال للكفيل بعمل تغيب عليه وتنتهي قصته بالتسفير وهضم حقوقه. وتكيد المكتب إلى خسائر " وأشار المزروق إلى أن المقترحات تضمنت أيضاً تطبيق القانون المعمول به دولياً بدلاً من العامل البلد دون أن يكون لديه نموذج براءة ذمة مصدقاً من الجهات المعنية بما يضمن عدم الأساس بسمعة الكويت في الجانب الخارجي ويضمن حصول كلا الأطراف على حقوقهم كامل.

غير الصحيحة على الإطلاق، بالإضافة إلى اتهامها بوضع أسعار غير حقيقية، مشيراً إلى أن الحرب القائمة على مكاتب استقدام العمالة المنزلية منذ 7 سنوات لأغراض شخصية، أدت إلى وقف التعامل مع بعض الجنسيات، بالإضافة إلى عدم إنشاء الشركة الوطنية سيساهم في خلق أجواء من المنافسة وتصيب في مصلحة المواطن بصور مختلفة خاصة في مجال انخفاض أسعار استقدام تلك العمالة. كما أشار الحربي إلى أن القانون يشمل بعض البنود المخالفة لقوانين العمل الدولية، مبيّناً أن العمالة المنزلية وفقاً للقوانين الدولية تعمل لمدة تصل إلى 8 ساعات فقط على مدار اليوم، بينما يلزم القانون الجديد 12 ساعة يومياً، مشيراً إلى أن قانون 68/2015 غير معمول به في أي دولة أخرى من دول الجوار، خاصة فيما يتعلق بنظام وكالة المكتب للخدمة والتي تصل إلى مدة 6 شهور، مع إبعاد الخادمة في حالة عدم رغبة الكفيل بها، وهو ما يعتبر مظلمة تقع على العامل في هذا القانون. وأضاف الحربي أن قوانين العمل الدولية تعطي للعامل الحق في إلقاء جواز سفره بحوزته والاحتفاظ به، بينما سمح القانون الجديد لتنظيم العمل في استقدام العمالة المنزلية بإبقاء جواز سفر العامل لدى الكفيل في حالة رغبة العامل، مؤكداً في نهاية حديثه على أن تفعيل مثل هذا القانون سيوقع ضرر كبير على الجميع من مواطنين وعمال باعارة النظر في القانون مرة أخرى قبل تطبيقه، لافتاً إلى أنه كلما توفرت المرونة في إصدار تراخيص الخاصة بالمكاتب وتسهيل القوانين المنظمة لتلك العمل، كلما كثر الطلب نتيجة المنافسة بين المكاتب لتقديم خدمات أفضل وانخفاض التكلفة الخاصة باستقدام العمالة، مشيراً إلى أنه لم يتم إصدار تراخيص جديدة لمكاتب العمالة المنزلية منذ 10 سنوات. من جانبه تحدث عبد الله النبهان عن أن بعض المواد الخاصة بالقانون تعتبر مخالفة تماماً لقانون العمل الكويتي أيضاً، مشيراً إلى أن إنهاء عقد العامل دون استيفائه للمدة المنصوص عليها في العقد المبرم بينه وبين صاحب المكتب سيترتب عليه دفع المكتب للعامل الرواتب المتبقية له من مدة العقد والتي قد تصل في بعض الأحيان إلى 24 شهراً، إلى جانب تعويضه بمبلغ مادي نتيجة الفصل التعسفي، وذلك حتى لا يقوم العامل بتقديم شكوى على المكتب في حالة وصوله إلى موطنه، مؤكداً أن تلك التكاليف سيتحملها أصحاب المكاتب وليس الكفيل الذي لا يرغب بها وهو ما سيؤدي إلى خلق مشكلات مادية كبيرة لدى مكاتب استقدام العمال المنزلية.

## برنامج تلفزيوني الواقع للمشاريع الصغيرة الصناعية لتحقيق أفكار الشباب ... ومساهماتهم في تنمية الكويت

### المخاض لجنة التحكيم

<p><b>المهندس / طارق جعفر الكندري</b> مساعد الرئيس التنفيذي لتطوير الأعمال شركة كويت للبترو كيماريات</p>	<p><b>الدكتور / سعد الجراح</b> الرئيس التنفيذي لمجموعة II.A</p>	<p><b>الدكتور / سلمان الجمعي</b> رئيس قطاع تخطيط الأعمال قطاع الإقليميات شركة صناعة الكيماويات البترولية</p>	<p><b>السيد / خالد الروشان</b> نائب رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي لشركة سنيار</p>
--	---	--	--

يعرض على تلفزيون الكويت - القناة الأولى

كل سبت 22:00

إعادة على قناة الكويت بلس كل أحد 21:00

تقرير خاص - قناة الرأي برنامج مسائي (كل أربعاء)

### الشريك الحاضر الحضري

شريك القطاع:

شريك استشاري:

راعي إعلامي:

#المبادر

WWW.almubader.org

info @ almubader.org

@almubaderkw

حملة تنشويه من جهة أخرى تحدثت علي المرزوق عن أن هناك حملة لشهوية صورة مكاتب استقدام وت تشغيل العمالة المنزلية، واتهامها ببعض الاتهامات